4

الفصل الرابع

النفط السوداني : وآثاره على الصراع الإقليمي والدولي

obeikan.com

obeikan.com

بتوقيع اتفاقات السلام في نيفاشا في ٩/ ١/ ٢٠٠٥م دخلت البلاد فترة جديدة مشحونة بصراع معقد داخلي وخارجي، وإذا كان القطن قد شكل محور السياسة الاستعمارية بعد احتلال السودان وتوقيع اتفاقية يناير ١٨٩٩م، فإن البترول ضمن عوامل أخرى سوف يشكل القوة الدافعة للسياسة الأمريكية في السودان في الفترة القادمة، وهذا ما نلمسه فيما ورد في التقرير الإستراتيجي الثاني لمركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن (يناير ٢٠٠٤م)، أشار التقرير بعنوان «إستراتيجية عمل لما بعد النزاع في السودان» إلى البترول ودوره في توقيع اتفاقية السلام في مشاكوس وإلى آثاره على الصراع السياسي والإقليمي والدولي، أشار التقرير إلى أنه بالنظر إلى الجهود الضخمة الحالية في أفغانستان والعراق، على المرء أن يقدر لماذا تلتزم الولايات المتحدة أيضاً بتحقيق السلام في السودان؟

أولاً: الاهتمام الجاد وسط الدوائر الأمريكية المختلفة بمصير جنوب السودان، مما نجم عنه تقديم مساعدات إنسانية ضخمة للسودان تقرب ملياري دولار منذ العام ١٩٨٣، كما أن الرغبة في وجود سودان مستقر ومسالم بعد الحرب سيساعد في الاستثمارات الأمريكية.

ثانياً: إن السودان يشكل بلداً رئيسياً في الحرب الأمريكية ضد الدول الفاشلة والنزاعات المتصلة والإرهاب في القرن الأفريقي ومنطقة البحر الأحمر، وإذا قدر للولايات المتحدة أن تفشل في اتخاذ الخطوات الكفيلة بمنع السودان من الانزلاق في إطار الدول الفاشلة، فإن عدم الاستقرار في الأقاليم سوف يواصل تهديد المصالح الأمريكية في هذه المنطقة المهمة في أفريقيا، وبما أن لدى السودان ثروة نفطية، هنالك احتمال بفشل تجربته في السلام والتحول الديمقراطي، وهذا الأمر أيضا يحتم على الولايات المتحدة الاهتمام بأن تعالج المسائل النفطية بشفافية وحكمة.

ثالثاً: يعتبر السودان قطراً مهماً لتطبيق دعوة الرئيس بوش لإدخال الديمقراطية

و الانفتاح في الشرق الأوسط وبين المجتمعات المسلمة.

يواصل التقرير ويشير إلى ضرورة تطوير آليات إشراف ذات شفافية للثروة النفطية والعائدات القومية والإقليمية، يقول التقرير:

توصل الطرفان (الحكومة والحركة الشعبية) في الآونة الأخيرة لاتفاق مبدئي حول ترتيبات قسمة الثروة، لكن المتوقع أن تبدأ الحركة الشعبية في استلام مئات الملايين من الدولارات من العائدات النفطية سنوياً بعد توقيع الاتفاقية، ومعلوم أن السودان ينتج حوالي: ٣٠٠,٠٠٠ – ٢٥٠,٠٠٠ برميل من النفط يومياً، ومنذ العام ٢٠٠٢م كانت عائدات الحكومة السودانية من النفط حوالي بليون دولار سنوياً، وسيضاف لهذا العائد مئات الملايين من الدولارات في شكل دعم منح خارجية سوف تنساب لكل من حكومة الوحدة الوطنية والحكومة الإقليمية الجنوبية. ثروات السودان مع سوء الإدارة قد تدخله في دائرة لعنة الموارد، والانفصال يجب أن يعنى وجود دولتين تعيشان في سلام، إن كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية تعوزهما القدرات الإدارية والبنى التحتية المؤسسة لإدارة الأموال الضخمة، والحكومة السودانية لها تاريخ تعوزه الشفافية في استغلال وتخصيص الموارد، بما في ذلك الصرف خارج الميزانية الذي لا يخضع للمحاسبة العلنية فيما يتعلق بعائدات النفط، إن معالجة هذا الخلل وسوء استغلال أو إهدار عائدات النفط والعائدات الأخرى تتطلب المساعدة في بناء قدرات إدارية في الجنوب وتطوير آليات لضمان شفافية إدارة وتخصيص الموارد في كلا الشمال والجنوب، بما في ذلك إدخال طرف ثالث من المراقبين، فالمانحون قرروا تقديم الأموال على الأقل جزئيا – عبر البنك الدولي أو صناديق المراقبة من قبل الأمم المتحدة، وعليهم أيضا أن يركزوا مباشرة على بناء المؤسسات والقدرات في الجنوب التي يمكن أن تدير مصادر العائدات وتحاسب عليها، ومبدأ الشفافية مطلوب بالأخص في التعامل مع قطاع النفط، واضعين في الاعتبار تعلل الحكومة السودانية

بالجهد الحربي في استغلال أموال النفط، وهناك خطر كامن في أن السودان سيتعرض لما يسمي «بلعنة الموارد»، فثروته الطبيعية ستزيد من احتمالات الصراع الضعيف والنمو الاقتصادي المتدني ومؤشرات التنمية البشرية الضعيفة وسوء الحكم وانتهاكات حقوق الإنسان. ولتجنب ذلك، على المانحين التركيز على إنشاء آليات ذات شفافية للإشراف على قطاع النفط السوداني وتشجيع السودان على إنشاء صندوق موارد طبيعية مثل تلك التي توجد في السكا، النرويج، تشاد وشيلي، ويجب على المانحين أن يركزوا بالأخص على شفافية قنوات العائدات النفطية باعتبار ذلك شرطاً للمساعدات، ويجب أن تضم آليات الرقابة طرفاً ثالثاً محايداً، وتكوين هيئة استشارية للنفط بعضوية يتفق عليها الطرفان ومجموعة المانحين من شأنها أن تعين الجنوبيين بالمساعدات الفنية المطلوبة. حول قضايا مثل تسعيرة الإنتاج، إدارة قطاع الحياة النهرية، تسويق النفط ووضع الاستراتيجيات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي لطرق النقل الجديدة (مثل خط أنابيب إلى كينيا والذي توافق عليه الحركة الشعبية).

يواصل التقرير ويقول: «والسودانيون أيضاً في حاجة لنصح معقول وإشراف دولي حول كيفية صرف ثروتهم النفطية، وللمساعدة على تجنب أساليب الانقسام والمشاريع المموهة وأساليب الفساد، ويمكن للمانحين أن يشترطوا تقديم المساعدات مقابل الإصلاح على فحص المشاريع المحتملة التي ستصرف عليها عائدات النفط»

وإذا كتب لصندوق الموارد الطبيعية النجاح، فإنه يمكن أن يساعد على إقرار سياسة مالية في السودان، ولن يمثل رابطاً سياسياً من الأجهزة الشمالية والجنوبية على الشفافية حيال العائدات النفطية والصرف المالي. ونسبة لنقص رأس المال في السودان، يمكن لمثل هذا الصندوق أن يعمل كصندوق ائتمان لكل الثروة النفطية قبل توزيعها على الميزانية القومية وميزانية الحكومات الجنوبية أو للجهات الأخرى،

ويمكن أن يشرف على الصندوق ممثلون للحكومات القومية والإقليمية والولائية إضافة لأعضاء دوليين.

ويمكن أن يراقب الدخل والمنصرفات، ويقدم المشورة في هذا الصندوق أن يرغم الكيانات الحكومية على أن تكون أكثر استجابة للمواطنين، ويشرك المواطنين والمجتمع المدني في إعادة البناء والأوليات القومية والإقليمية والمحلية الأخرى، كما سيساعد على توحيد مواطني الشمال والجنوب على هدف مشترك، وبرغم أن النموذج المستعمل لخط أنابيب النفط الرابط بين تشاد والكاميرون غير قابل للاستعمال في السودان مباشرة، إلا أن ربط لجان المجتمع المدني بمراقبة واستغلال الأموال وتوجيه الموارد والاستراتيجيات للحد من الفقر أمر تحت دراسته، وربما يمكن إعادة تشكيله بما يلائم السودان بهدف إشراك السودانيين مباشرة في تخصيص ومراقبة عائدات نفطهم، وعلى كل السودانيين أن يفهموا أن العائدات المتحصلة من النفط خاضعة تماماً للمحاسبة، وبالتالي، فإن الثروة المقسمة بين القادة الشماليين والجنوبيين لابد أن تقابل الاحتياجات القومية والإقليمية والمحلية ذات الأولوية) (التقرير الاستراتيجي الصحافة: ١٣/ فبراير/ ٢٠٠٤م).

- وكان النفط من ضمن القضايا التي وردت في تقرير مبعوث السلام الأمريكي السانتور دانفورث (٢٠٠١م) والذي أشار إلى الآتي:
  - التوزيع العادل للنفط هو المدخل لحل الأزمة.
  - السودان يملك احتياطياً نفطياً يقدر بمليار برميل مع احتمال أربعة مليارات أخرى.
  - إقبال الشركات النفطية العالمية والمستثمرين الأجانب إذا ما توفر السلام.
  - كما وصى التقرير بضرورة الاستعانة بخبراء في توزيع العائد من النفط.
- أما الخبير الاقتصادي بصندوق النقد الدولي الدكتور / التجاني الطيب

إبراهيم فقد أشار على أن الحزام السوداني الممتد من غينيا إلى أنجولا من البترول في القارة الأفريقية يمثل ١٥٪ من إيرادات أمريكا البترولية، كما أشار إلى أن اهتمام أمريكا بالبترول السوداني والتشادي والليبي ركن أساسي في الاستراتيجية الأمريكية في حالة عدم استقرار الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، وكشف أن القطاع الأمريكي الخاص يستثمر حوالي ٣,٧ بلايين دولار من البترول التشادي حفاظاً على أسواق جديدة يمكن الاستفادة منها في حالة الوصول إلي مرحلة الذروة في تناقص العرض والطلب بعد عشرين عاماً (الأيام الثلاثاء :٢٤/ ٨/ ٢٠٠٤م).

• أما د. الصادق عوض بشير فقد أشار في صحيفة الأيام بتاريخ ٢٥/ ٣/ ٢٠٠٣م وتحت عنوان «بترول أفريقيا وموقع السودان من ذلك»، أشار إلى الآتي:

- أصبحت منطقة خليج غينيا (نيجيريا، غينيا الاستوائية، تشاد، الكاميرون، الجالون، أنجولا) منطقة اهتمام حيوي لأمريكا حيث يقدر إنتاج البترول بهذه المنطقة بأنه يتعدى ٥,٤ ملايين برميل يومياً.

- يقدر ما تستورده أمريكا حالياً من بترول أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي ١٦٪ من جملة وارداتها، وهي كمية مساوية للكمية التي تستوردها أمريكا حالياً من السعودية، وطبقاً للتقديرات المقدمة من مجلس الأمن القومي الأمريكي فسوف تصل تلك النسبة إلى ٢٥٪ مع عام ٢٠١٥م. أي أكثر من واردات الولايات المتحدة البترولية من كافة دول الخليج العربية.

وعن خطط وزارة الطاقة الأمريكية استثمار ١٠ بلايين دولار في صناعة البترول الأفريقية عام ٢٠٠٣م (يدخل ضمن هذا الرقم استثمارهم في السودان).

- الشركات العاملة على الساحل الأفريقي المطل على الأطلنطي (من جنوب الصحراء إلى جنوب أفريقيا) هي: شركات البترول الأمريكية العملاقة مثل:

أكسون،موبيل، وشيفرون، تكساكو تقوم بالأعمال الفنية اللازمة لتحديد المناطق التي يجري فيه التنقيب عن البترول.

- أما أكبر المشروعات التي يجري تمويلها حالياً في أفريقيا فهو خط أنابيب يضخ البترول مابين تشاد والكاميرون والذي أنفق عليه ٣٧٠٠ مليون دولار بالفعل الآن.

- كما أشار الكاتب إلى أن منطقة السدود بجنوب السودان التي تجلس على بحيرة ضخمة من البترول (هل هذا يفسر تكالب أمريكا على بترول السودان؟).

- من المعلومات السابقة يتضح لنا أهمية البترول كعامل جديد في الصراع السياسي والإقليمي والدولي حول موارد السودان في ظل العولمة (أو الرأسمالية المعاصرة)، فالسودان بالإضافة إلى ثروته النفطية يزخر بثروات زراعية وحيوانية ومعدنية، إضافة لموقعه الهام مما جعله هدفاً للتدخل الأمريكي في شؤونه والصراع للسيطرة على هذه الثروات في إطار مشروعها حول الشرق الأوسط الكبير.

عندما تم إعادة احتلال السودان عام ١٨٩٨م، كان العالم قد شهد بداية الثورة الصناعية الثانية التي ارتبطت باكتشاف النفط والكهرباء والتي أدت إلى صناعة السيارات والطائرات والصناعات الاستهلاكية الكهربائية...إلخ.

وفي الوقت نفسه كان النظام الرأسمالي العالمي قد دخل مرحلة الاحتكار (الإمبريالية) واشتد الصراع بين الدول الرأسمالية الكبرى حول اقتسام الموارد والمواد الخام ونهب شعوب المستعمرات، وكان من ضمن ذلك الصراع أن تم الاحتلال البريطاني للسودان، وتم إلغاء نظام الرق وتمهيد الأرض لتحويل السودان إلى مزرعة قطن كبيرة، وقام خزان سنار عام ١٩٢٥م، ومشروع الجزيرة ومشاريع القطن الأخرى (القاش، طوكر، جبال النوبا: مشاريع النيل الأبيض،...إلخ)، وقامت السكك الحديدية وميناء بورتسودان ومؤسسات التعليم

المدني الحديث، وهكذا ارتبط السودان بالنظام الرأسمالي العالمي بعلاقة تبادل غير متكافئة مستورداً للسلع الرأسمالية، ومصدراً للمواد الخام والتي كان أهمها القطن، كما تطورت الحركات السياسية والاجتماعية وتطور الصراع ضد الاستعمار حتى تم توقيع اتفاقية ١٩٥٣م والتي مهدت للتحول الديمقراطي الذي كرسه دستور ١٩٥٣م الانتقالي والذي كفل الحقوق والحريات الأساسية، وثم إعلان استقلال السودان عام ١٩٥٦م.

وبعد خمسين عاماً من الاستقلال والفشل في إنجاز مهام النهضة الوطنية الديمقراطية في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يستدير الزمان دورته ونواجه بوضع جديد ومتغيرات عالمية دخل فيها النظام الرأسمالي مرحلة العولمة والتي اشتدت فيها ضراوة الصراع من أجل اقتسام الموارد والسيطرة الاقتصادية والعسكرية على العالم بواسطة أمريكا.

هذه الأوضاع الجديدة تتطلب أوسع تحالف من أجل التحول الديمقراطي، والصراع من أجل تحويل عائدات النفط للتنمية الزراعية والصناعية والتعليم والصحة والخدمات وتحسين حياة المواطنين المعيشية وتوفير فرص العمل للعاملين، وتحقيق الديمقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتبار ذلك هو الشرط لتوحيد البلاد على أسس طوعية وديمقراطية والشرط للسيادة الوطنية، إضافة لتحقيق الحكم الذاتي والتنمية المتوازنة بين أقاليم السودان المختلفة.

وكما أشرنا سابقاً أصبح النفط يشكل عاملاً هاماً في الصراع الدولي والإقليمي، فعلى سبيل المثال عندما احتل صدام حسين الكويت في أغسطس ١٩٩٠م، شكل ذلك الاحتلال تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية لأمريكا وحلفائها الأطلسيين واليابان، ولعل أصدق التعبير عن تلك المصالح ما ورد في مقال كاسبر واينبرغر في صحيفة الشرق الأوسط السعودية الصادرة بتاريخ الأحد: ١٢/٨/١٩٩٠م عن الاحتلال العراقي للكويت ورد الفعل الأمريكي والذي عبر فيه عن الأفكار الآتية:

- احتلال العراق للكويت يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الحيوية لأمريكا.
- أمريكا تستورد أكثر من ٥٠٪ مما تستهلكه من النفط.
- تمتلك كل من العراق والكويت والسعودية حوالي ٤٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي.
- احتفاظ صدام حسين بالكويت يعنى أنه سيتحكم بحوالي ٢٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، وبالتالي، فإن أمريكا لن تقبل هذا الوضع، وسوف تسعى بكل السبل لإخراج العراق من الكويت. وقد عبر مسؤول أمريكي آخر عن المصالح والأهداف الأمريكية حين قال:

«إن احتلال العراق للكويت لا يشكل بحد ذاته تهديداً للمصالح الأمريكية، فالتهديد الحقيقي يكمن فيما سيحصل عليه العراق الذي يمتلك ٢٠٪ من الموارد النفطية في العالم، من قدرة حين سيسيطر على منظمة الدول المصدرة للنفط وعلى الشرق الأوسط مهدداً إسرائيل وساعياً للحصول على القنبلة الذرية».

هذه هي المصالح والدوافع للتحرك الأمريكي السريع، وقبل ذلك بسنوات، كان الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، ولم تتحرك أمريكا بالسرعة اللازمة، هذا إضافة لانتهاك أمريكا نفسها قبل شهور من احتلال صدام للكويت شرعية دولة أخرى وهي بنما حينما تدخلت عسكرياً فيها، هذا فضلاً أن الكويت أغنى دولة في العالم بفضل النفط ويصل ناتجها الخام إلى ٢٠ مليار دولار.

هذه هي الدوافع الأساسية لحركة أمريكا، رغم استنكار المجتمع الدولي لاحتلال صدام للكويت باعتباره ضد الشرعية الدولية.

ومثال آخر، بعد الهجوم على مركز التجارة في سبتمبر ٢٠٠١م، أشار الرئيس بوش في خطابه الموجه إلى الأمة في ٢٠/ ٩/ ٢٠٠١م إلى «أن الولايات المتحدة ستشن حملة طويلة تختلف عن كل ما رأيناه تنطوي على ضربات عسكرية دراماتيكية

ونشاطات سرية، وسيجري استخدام قوات برية ولابد من وقوع خسائر في الأرواح وستستخدم الولايات المتحدة« كل أسلحة الحرب الممكنة» لم يستبعد الخطاب استخدام « الأسلحة النووية» ضد هؤلاء الأعداء».

أوضح بوش وإدارته دون لبس أو غموض أن حرباً سيتم خوضها، وأنها ستجري في بلدان عديدة مختلفة، وتطال أمماً بأسرها، ستكون أهدافاً أفضل من الإرهابيين الذين يصعب العثور عليهم».

أيد الكونغرس هذه السياسة (عدا صوت عضوه مجلس النواب عن كاليفورنيا باربرالي).

والواقع كان هدف أمريكا من تلك السياسة هو السيطرة على اقتصاد العالم ككل الذي يحتل النفط فيه موقعاً هاماً.

وبدأت أمريكا حربها ضد أفغانستان وأسقطت نظام طالبان، وكان الهدف الرئيسي لتلك الحرب هو التركيز على مصادر بترولية أخرى بسبب عدم الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي العربي، وبالتحديد في منطقة بحر قزوين والتي يقدر الخبراء قيمة البترول المتوفر فيها بنحو أربعة تريليونات دولار (التريليون يساوى ١٠٠٠ مليار).

ولكن بترول منطقة قزوين المحصور براً بين روسيا وإيران وجمهوريات سوفيتية سابقة يشكل تحديات هائلة بالنسبة لعملية النقل، وتحتل أفغانستان موقعاً استراتيجياً بالغرب من بحر قزوين.

بعد أفغانستان وأصلت أمريكا تهديداتها لنظام صدام حسين الذي كانت ترى فيه أنه على رأس أكثر الأنظمة الاستبدادية في التاريخ الحديث، وقد سعى خلال ٢٥ عاماً إلى اكتساب أسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية، وقد نجح في مسعاه في عدة حالات موثقة ، كما سمم بالغازات ٦٠,٠٠٠ نسمة من شعبه عام ١٩٨٦م

وشن حربين مأساويتين مضحياً بنحو مليون عراقي ومودياً بحياة أكثر من مليون إيراني أو أصابهم بجراح، فضلاً عن ذلك ضرب عرض الحائط بـ ١٦ قراراً صادراً عن الأمم المتحدة على مر السنوات الـ ١٢ ماضية.

وقبل ذلك كانت واشنطن بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م قد أعلنت أنها ستزيد نحو ٥٠ مليار دولار إلى موازنة الدفاع، وواصلت أمريكا تهذيداتها لنظ م صدام حسين وضرورة نزع أسلحة الدمار الشامل، حتى تم احتلال العراق. بالشكل المأساوي الذي نتابعه الآن.

والواقع كان هدف أمريكا الرئيسي هو السيطرة على نفط العراق الذي يبلغ حجم الاحتياطي المكتشف منه نحو ١١٢ مليار برميل، ويمتلك العراق أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية.

كما بدأت أمريكا تهتم بأفريقيا وثروتها النفطية، وكما أشرنا سابقاً، تقوم دول غرب أفريقيا حالياً بإمداد الولايات المتحدة بحوالي ١٥٪ من الاحتياجات البترولية الأمريكية، إلا أن مجلس الاستخبارات القومي قدر بإمكانية ارتفاع هذه النسبة إلى ٢٥٪ بحلول عام ٢٠١٥م (مجلة النفط والغاز، سبتمبر ٢٠٠٤م). هذا إضافة لعمل الشركات الأمريكية في حقول النفط التشادي.

ومن المتوقع أن تبلغ حصيلة الصادرات النفطية التشادية – عبر خط أنبوب شاد – الكاميرون خلال العشرة أعوام القادمة حوالي ٣,٥ مليار دولار أمريكي (مجلة النفط والغاز، مارس ٢٠٠٥م)، والجدير بالذكر أن البنك الدولي قام بتمويل خط أنبوب تشاد – الكاميرون والذي يقدر عمره الفني بحوالي ٢٥ إلى ٣٠ عاماً ولحصول البنك الدولي على ضمانات لإنشاء هذا الخط، ومن ثم جعل تصدير البترول التشادي ممكناً، كان لابد للحكومة التشادية من أن توافق على تخصيص ٨٠٪ من عائدات الحكومة النفطية لمحاربة الفقر، وهذا يتضمن تحسين هياكل البنية

التحتية والخدمات الصحية فضلا عن المحافظة على البيئة وخدمات اجتماعية أخرى، ورغم ذلك استمر الفساد وعدم الاستقرار السياسي والنزاع العرقي الذي وقف عائقاً أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية (مجلة النفط والغاز، مارس ٢٠٠٥م).

كما أشرنا سابقاً، أن ثروات السودان النفطية هي وراء اهتمام أمريكا بالاستقرار في السودان، وبعد اكتشاف البترول بدأت أمريكا تولى اهتماماً كبيراً بالسودان بغرض السيطرة على الموارد النفطية والتي ترى أحقيتها فيه لأن شركة شيفرون الأمريكية هي التي اكتشفته، ومارست أمريكا ضغوطاً على حكومة الخرطوم لإبرام اتفاق السلام مع الحركة الشعبية، وتسعى أمريكا إلى التدخل في السودان كما تم في العراق ولكن من غير حرب ولا احتلال عسكري سافر (مجلة النفط والغاز: مارس ٢٠٠٥م)، إضافة للبترول هنالك موارد السودان الأخرى مثل المساحات الصالحة للزراعة، والثروة الحيوانية التي تشكل ٤٠٪ من مساهمات القطاع الزراعي و ٢٠٪ من حجم الإنتاج المحلي الإجمالي، وكما أشرنا سابقاً فإن ثروات السودان النفطية والمعدنية والزراعية والحيوانية هي السبب وراء تدخلات أمريكا في شؤون السودان، فهي ببساطة تريد السيطرة على هذه الثروات، في إطار مشروعها حول الشرق الأوسط الكبير.

قانون مشروع الجزيرة والبترول:

جاء في الأنباء أن مجلس الوزراء برئاسة المشير عمر البشير أمس (الأحد) أجاز مشروع قانون الجزيرة بعد إدخال تعديل عليه بتمليك الأراضي للمزارعين ملكية منفعة طويلة مدتها ٩٩ عاماً ، (الأيام: الإثنين ٢٠/ يونيو/ ٢٠٠٥م).

وقبل ذلك، كان قد رشح في الأخبار عن التنقيب عن النفط بشمال ولاية الجزيرة، على سبيل المثال جاء في الأضواء بتاريخ الأحد: ١٩/ ٦/ ٢٠٠٥م ما يلي:

«أعلن الفريق الأول ركن عبد الرحمن سر الختم والي ولاية الجزيرة عن بداية التنقيب عن البترول بشمال الولاية خلال شهر يوليو المقبل، وقال لمركز الخدمات الصحفية : أن الحفار الخاص بالشركة المنفذة قد وصل منطقة كتير العوامره تمهيداً لبداية التنقيب عن البترول بولاية الجزيرة، مشيراً إلى أن الاختبارات الجيوفيزيائية قد اكتملت بكل من مناطق الكاملين، الحصاحيصا والمناقل، وقال : إن عمليات الحفر ستبدأ وفق برامج الدراسات الموضوعة. وأكد الوالي أنه لن يتم تهجير أي قرية تقع بمناطق التنقيب، وقال : أن التعويضات ستخصص فقط للمواطنين الذين تقع أراضيهم بمنطقة البئر شمال الجزيرة».

وفي صحيفة الأيام بتاريخ الإثنين ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٥م جاء «حول مشروع قانون جديد لمشروع الجزيرة» في مقال للأستاذ/ معتصم محمد عثمان في إجابته على السؤال: ما الداعي لهذه العجلة غير المبررة حول مشروع القانون؟

أشار الكاتب إلى أن السودان يقعد على بحيرة من النفط...الجزيرة خير دليل... نتائج التنقيب في منطقة أبوجن ليست مكان اختلاف، التفكير في ترحيل المواطنين في منطقة : الحلاويين ،الحصاحيصا، أبو عشر غرباً حتى أبوجن شاملة طابت والمناقل مشروع وارد، التعويض للملاك حق، وعدم اشتراك وزارة الطاقة في الأمر الآن ومركز دراسات المستقبل تقصير، أو ربما لم يرد على البال، ولكن تبقى

الحقيقة بأن تعويض شركة البترول رقم يختلف تماماً عن تعويضات سد مروى لأنها زراعة).

والجدير بالذكر «أن شركة سوداباك المكونة من ظافر الباكستانية وسودابت في القطاع (٩) الممتد من ولاية نهر النيل مروراً بالخرطوم وحتى وسط الجزيرة، شهد هذا القطاع نشاطاً مكثفاً خلال العام ٢٠٠٤م، حيث تم مسح ٧٠٠ كيلومتراً مسحاً زلزالياً ثنائي الأبعاد، وسيتم مسح ما لايقل عن ٥٠٠ كيلومتر أخرى خلال شهر يونيو القادم، المعلومات المتوفرة تشير إلى أن النظام البترولي موجود في منطقة الجزيرة (مجلة النفط والغاز: مارس ٢٠٠٥م).

وهذا يفسر العجلة في إجازة قانون مشروع الجزيرة بعد تعديله في مجلس الوزراء، كما أشرنا سابقاً.

وتشير المعلومات التي رشحت حتى الآن أن السودان يسبح في بحر لابحيرة من النفط، فبالإضافة لمناطق إنتاج البترول الحالية في حقول هجليج والوحدة في القطاع ٤، ١، ٢ ومنطقة الفولة في القطاع (٦)، كما تم توقيع اتفاق مع شركة ظافر الباكستانية للتنقيب في مربع (أ) كما تم تجديد الاتفاق مع شركة توتال الفرنسية للعمل في القطاع (ب)، كما تعمل شركة صحاري في إجراء المسوح الزلزالية في القطاع (ج) التابع للشركة المتقدمة للبترول.

أما في القطاع (٨) الواقع جنوب النيل الأزرق لتعمل فيه شركة النيل الأبيض المكونة من اتحاد بتروناس وسودابت كما نفذت شركة وسترن جيكو عمليات المسح الزلزالي نيابة عن شركة النيل الأبيض.

أما في القطاع (١٤) بالولاية الشمالية فقد تم توقيع اتفاقية بين الحكومة من جانب وكل من شركة الزيت الوطنية الجنوب أفريقية وسودابت من جانب آخر لإجراء دراسات جذبية ومغناطيسية.

هذا إضافة لمواقع محتملة أخرى للبترول مثل مربع (١٥) في البحر الأحمر، والقطا (١٠) الواقع في منطقة القضارف، والقطاع (١٢) الواقع في دارفور وشمال غرب السودان، والقطاع (١٣) على البحر الأحمر (للمزيد من التفاصيل راجع مجلة النفط والغاز: مارس ٢٠٠٥م).

هكذا، وكما أشرنا سابقاً، أن السودان سيكون منطقة جذب للشركات المستثمرة في النفط، وسيكون من بؤر الصراع الدولي والإقليمي حول الصراع على الموارد والنفط، كما سيؤدي النفط إلى تغييرات كبيرة داخلية وفي تركيبة السودان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا يحتاج إلى المزيد من الدراسة وتسليط الأضواء.